

MOHAMMED OTHMAN AL SAYID AND HIS POLITICAL ROLE IN LIBYA DURING THE ROYAL ERA)1952 -1969)

Eman Jamail Sekhail

Directorate of Education in Thi Qar

aymanjmyl28@gmail.com

ABSTRACT	KEYWORDS
The current study investigates one of the modern political persons in Libya and one of the important aspects in the Libyan history is the Royal era. It was full of inner crises, issues, and conflicts. In addition, the Arab and international changes that happened at that time. Libya became a kingdom after the declaration of its independence in 195. It witnessed a number of changes, events, and developments where its beginning was in the rule regime which became royal and was accompanied with the succession of the ministries until the coup and converting to the republican regime. This study deals with the life of Muhammed Othman AlSayid and his political role in Libya. He had an active role in the history of Libya because he became the Prime Minister during a period full of external and internal political developments. His political role started with refusing the French domination. He played a major role in the mobilization the public opinion against the French domination and their attempt to annex Fezan. Furthermore, he became a member of the Committee of Twenty-One, whose mission was to write a constitution draft for Libya, which consisted of 12 chapters within 213 items. He determined the form and regime of government. He stipulated the independence and sovereignty of Libya under a hereditary monarchy, which is named (the United Kingdom of Libya). He also held a position in the Advisory Council. He was appointed as Minister of Health in the first interim Libyan government headed by Mahmoud Al-Muntasir, where he entered a set of laws that improved the deteriorating health situation. Also, he was appointed as the Prime Minister. The most important achievement of his ministry was to amend the constitution and to transform the federal regime into a unitary regime. King Idris was convinced that the time had come to change it, so he asked AlSayid to undertake the task of transforming the regime. AlSayid also entered some changes to the items of the Libyan Constitution. He also regulated the relationship between oil companies and the Libyan government. He supported the Algerian revolution that erupted against the French domination. He announced his resignation on March 19, 1963.	Mohammed Othman AlSayid, Committee of Twenty-One, Constituent Assembly, Kingdom of Libya, Libyan Unionist System

Introduction

ملخص البحث:

تناول هذا البحث شخصية من شخصيات ليبيا المعاصرة ،وجانباً مهماً من جوانب التاريخ الليبي ألا وهي الفترة الملكية التي كانت مليئة بالأزمات والمشاكل والصراعات الداخلية فضلاً عن المتغيرات العربية والعالمية ،أذ أصبحت ليبيا مملكة بعد اعلان استقلالها عام 1951 وقد شهدت هذه الفترة مجموعة من التغيرات والاحداث والتطورات والتي كانت بدايتها من نظام الحكم الذي أصبح ملكياً وما رافقه من تعاقب الوزارات حتى انتقال الحكم الى الجمهورية ،تناول هذا البحث حياة محمد عثمان الصيد ودوره السياسي في ليبيا أذ كان له دور فعال في تاريخ ليبيا لأنه تسلم رئاسة الوزراء في فترة مليئة بالتطورات السياسية الخارجية والداخلية ،بدأ محمد عثمان الصيد دوره السياسي في رفض الوجود الفرنسي ، أذ لعب دوراً كبيراً في تحشيد الرأي لرفض الوجود الفرنسي ومحاولتهم ضم فزان، كذلك تولى منصب أحد اعضاء لجنة الواحد والعشرين التي كانت مهمتها وضع دستور لليبيا الذي تكون من 12 فصلاً ضمن 213 مادة ،وقد حدد شكل ونظام الحكم ،أذ نص على استقلال وسيادة ليبيا في ظل نظام ملكي وراثي تحت مسمى(المملكة الليبية المتحدة)كذلك شغل منصب في المجلس الاستشاري ، وعين وزيراً للصحة في أول وزارة ليبية مؤقتة برئاسة محمود المنتصر حيث أدخل مجموعة من القوانين التي حسنت من الواقع الصحي المتدهور ، ثم تم تعيينه رئيس للوزراء أذ كانت اهم انجازات وزارته هو تعديل الدستور ،وتحويل النظام الاتحادي الى نظام وحدوي اذ اقتنع الملك ادريس بأن الوقت قد حان لتغيير النظام فطلب من الصيد مهمة تحويل النظام ،كذلك ادخل الصيد بعض التغييرات في مواد الدستور الليبي ، كذلك نظم العلاقة بين الشركات النفط والحكومة الليبية، ايضاً وقف موقف الداعم والمساند للثورة الجزائرية التي اندلعت ضد الوجود الفرنسي ،اعلن استقالته بتاريخ 19 اذار 1963م.

كلمات مفتاحية: محمد عثمان الصيد، لجنة الواحد والعشرون، الجمعية التأسيسية، المملكة الليبية ،النظام الوحدوي الليبي.

المقدمة

تناولت الدراسات الاكاديمية في العراق جوانب عدة من تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر ،الا ان القليل من هذه الدراسات ركز على شخصيات العهد الملكي ،لان الساحة الليبية في تلك الفترة كانت غزيرة ببعض الاسماء المهمة التي تركت بصمة واضحة في تاريخ ليبيا خلال فترة الاستقلال والفترة الملكية .وتعد دراسة الشخصيات من الدراسات التاريخية المهمة ،لما لها من دور واضح وكبير في كشف العديد من الحقائق التاريخية وأن دراسة الشخصيات السياسية من الملوك ورؤساء والزعماء والقادة من اهم هذه الدراسات إذ أنها توثق لأحداث سياسية مهمة في تاريخ بلدانهم.

يعتبر محمد عثمان الصيد واحد من ابرز الشخصيات الليبية خلال العهد الملكي وذلك لانه احتل مراكز مهمة مثل عضواً في لجنة الواحد والعشرين والجمعية التأسيسية ورئيساً للوزراء ،ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتكشف النقاب عن هذه الشخصية التي لعبت دور في تاريخ ليبيا المعاصر .

أما الهدف من هذه البحث هو ابراز دور محمد عثمان في العهد الملكي ,ويحاول الاجابة عن التساؤلات المتمثلة في ,من هو محمد عثمان الصيد ؟,اين ولد وترعرع؟, ابرز اعماله خلال فترة تسلمه منصب رئاسة الوزراء ؟ ,ودوره في تنفيذ قرار الملك بتحويل ليبيا من نظام اتحادي الى نظام وحدوي؟. وبسبب الوضع السياسي الراهن في ليبيا اهملت دراسة مرحلة العهد الملكي واصبحت شخصيات النظام الملكي عرضه للتغيب والتحريف ,وهذا ما فرض على الباحثة مسؤولية البحث عن هذه الفترة من تاريخ ليبيا بهدف كشف الحقيقة عنها ووضع أثرها امام انظار المهتمين بتاريخ ليبيا الملكي . وقد تمت دراسة البحث من خلال المنهج الاستقرائي وذلك للوصول الى دراسة موضوعية وقراءة واعية ,لذلك قسمت البحث الى مبحثين الاول كان عن نشأته وبواكير نشاطه السياسي ,والمبحث الثاني عن نشاطه السياسي حتى عام 1965.

المبحث الأول .نشأته وبواكير نشاطه السياسي.

اولاً: نشأته. ولد محمد عثمان الصيد في قرية الزوية متصرفية براك بمنطقة الشاطئ بأقليم فزان ليبيا في 17 تشرين الاول عام 1924 وكان والده احمد البدوي الصيد يعمل قاضياً ويرأس المحكمة الشرعية في الشاطئ, وكان الناس يكنوا له احترام وتقدير كبير ,إذ كان مرجعاً لهم في فض النزاعات والخلافات خصوصاً ان في تلك الفترة لم تكن هناك سلطة مدنية او محاكم تقض النزاعات , لذا أصبحت داره محط اعيان المنطقة لحل الخلافات وفضها ,نشأ محمد عثمان الصيد في كنف والديه حياة بسيطة وهادئة وكانت حالتهم المادية متيسره, اذا يذكر الصيد في مذكراته بأن والده كان يملك قطعان من الماشية وارضى زراعية واسعة , و بسبب مكانة والده الاجتماعية تعرف محمد عثمان الصيد على عدد لا بأس به من الاعيان ورجال الدين ,ومن هنا بدأ اهتمامه في التعلم وحفظ القرآن وكان ذلك عام 1928 ثم انتقل الى حلقات التدريس في المسجد عام 1937, وحفظ القرآن الكريم وعمره ثلاثة عشر عامً على يد الفقيه شريف المهدي الزروق⁽ⁱ⁾.

ثانياً: دوره في تشكيل جمعية الشيخ عبد الرحمن البركولي ونشاطه السياسي ضد الوجود الفرنسي.

تساءل الصيد في طفولته وشبابه عن الاستعمار لذلك بدأ العمل الوطني مبكراً بإقليم فزان عام 1945 اذ انظم الى الحركة الوطنية ضد الاستعمار تحت قيادات وطنية ،حيث كانوا يرسلونه الى طرابلس للتحرري والبحث عما كان يخطط لليبيا مع قادة الجمعيات والاحزاب الليبية الاخرى، أعلن محمد عثمان عن رفضه التام للوجود الفرنسي في ليبيا(ii) ،أذ حاول الفرنسيون ضم ولاية فزان الى المستعمرات الفرنسية في الشمال الافريقي، لان بعد اعلان الحرب العالمية الثانية ودخول ايطاليا الحرب الى جانب قوات المحور ضد الحلفاء غزت القوات الفرنسية الجنوب الليبي ،وشكلت ادارة عسكرية في فزان عام 1943م ،اذ سعت فرنسا الى جعل اهالي فزان بكل الوسائل الدعائية يطالبون بالانضمام الى فرنسا (iii).

وقد ذكر الصيد في مذكراته "ان الشيخ عبد الرحمن البركولي قد تباحث معه والشيخ مختار بن علي ونصر بن سالم وحמיד ابن الحاج احمد الكيلاني وعبد الله بن عمر القريد وعبد الله بن بشير الزوي في موضوع تأسيس جمعية سرية لمقاومة افكار السلطات العسكرية الفرنسية لسلخ اقليم فزان وضمه الى المستعمرات الليبية "،فشكلوا جمعية سرية فزانية عام 1946م(iv)، عرفت ب(الجمعية الوطنية الفزانية) وهي تعتبر مظلة سرية ذات طابع اجتماعي وسياسي تعبر عن اهل فزان وممثلة عن المناطق والواحات الاخرى لمناهضة الاحتلال الفرنسي ،فضلا عن ان تكون هذه الجمعية جاء على غرار الجمعيات والاحزاب السياسية التي تكونت حينها في اقليمي برقة وطرابلس ، وقد كان الصيد أحد الذين حضروا الاجتماع الاول للجمعية ،وكان اجتماعاً سرياً خشية من الرقابة الفرنسية التي كانت تخشى هذه الاجتماعات ، وتم الاجتماع في دار نصر بن سالم بن نصر ،أذا اتفقوا ان يكون السيد البركولي رئيساً لجمعية وذلك لأنه كثير التنقل بين مساجد قرى فزان لإعطاء الدروس الدينية هنا وهناك ،وهذا لا يثير أية شبهة لدى السلطات الفرنسية ،ووقع الاختيار على محمد عثمان الصيد ليكون نائباً ومساعداً له، وقد فوضه الحاضرون بالاتصال بالمناطق المختلفة للإقليم لشرح اهداف الجمعية (v) .

فبدء محمد عثمان الصيد تحركاته الى المناطق الاخرى فزار برقن وهي احد قرى الشاطئ ليتباحث مع رجالاتها عن موضوع فزان ،استمروا بعقد الاجتماعات والتقاء بأعيان ووجهاء المناطق وتهيئتهم لمقاومة أفكار الاستعمار الفرنسي، في عام 1946 م اجتمع الصيد مع رئيس ديوان الامير ادريس السنوسي عمر باشا الكيخيا^(vi) في بنغازي وتباحثوا اوضاع فزان الا أن هذا الاجتماع لم يسفر عن أية نتيجة^(vii).

اكتشفت السلطات الفرنسية نشاط الجمعية في عام 1947م فأعتقلت بعض اعضائها ،وبذلك توقفت اعمالها مؤقتاً ،ولكن لما وصلت لجنة التحقيق الرباعية^(viii) الى فزان عام 1948م اعلنت الجمعية عملها وطالبت بوحدة فزان مع الاقاليم الاخرى تحت الزعامة السنوسية ،وبدأت بتوعية الاهالي على رفض الوجود الفرنسي، وبعد مغادرة اللجنة فزان أعتقل محمد عثمان الصيد وأودع السجن بسبب نشاطه السياسي العدائي للإدارة الفرنسية ،حكم عليه بالسجن ست سنوات ،تم وضعه تحت رقابة الشرطة زمنأ قصيراً الى ان اطلق سراحه بناء على طلب من مندوب الامم المتحدة ادريان بلت(Adrian Bult)^(ix) عندما زار مدينة سبها في شباط عام 1950 م^(x) . وهكذا استطاعت الجمعية التي أسسها محمد عثمان الصيد ورفاقه ورغم الامكانيات المتواضعة من ان توعي الناس وان تبلور موقفاً موحداً عبر عنه الناس امام اللجنة الرباعية ،اذ كانت سبباً في نيل فزان استقلالها .

ثالثاً: دوره في لجنة الواحد والعشرين والجمعية الوطنية الليبية التأسيسية.

وبعد سلسلة من الاجتماعات اتخذت هيئة الامم المتحدة في 21 تشرين الثاني 1949م قراراً ينص على "اعلان ليبيا دولة مستقلة ذات سيادة مؤلفة من برقة وفزان وطرابلس وتحقيق استقلالها في فترة لا تتجاوز الاول من كانون الثاني 1952م على ان يجتمع مندوبون عن برقة وطرابلس وفزان في جمعية وطنية ليقرروا دستور ليبيا ،وتعين الجمعية العامة مندوباً عن الامم المتحدة في ليبيا ،وتختار مجلساً يساعده ويقدم له النصح ،والغرض من ذلك هو تقديم المساعدة لليبيين في وضع الدستور ،ويقدم المندوب بالتشاور مع المجلس تقريراً سنوياً الى السكرتير العام

للأمم المتحدة ، على ان يتألف هذا المجلس من عشرة أعضاء ،عضو واحد عن كل من الدول التالية (مصر وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا وامريكا وباكستان ،وممثل عن الولايات الثلاثة الليبية) " (xi) .

فتشكلت لجنة تحضيرية مؤلفة من واحد وعشرين عضواً تم اختيار محمد عثمان عضواً فيها ,وكانت هذه اللجنة مؤلفة من اعضاء الاقاليم الثلاثة بالتساوي ,فأختار الامير ادريس السنوسي سبعة ممثلين لبرقة, واختار احمد سيف نصر ممثلي فزان ,بينما قام مندوب هيئة الامم المتحدة ادريان بلت بأختيار ممثلي طرابلس ,وعين محمود ابو الاسعاد(xii) رئيساً للجنة (xiii) .

تم انتخاب محمد عثمان الصيد سكرتيراً لمحمود ابو الاسعاد مع خليل القلال سكرتيراً ايضاً ,وكان عمل هذه اللجنة هو تشكيل جمعية وطنية تأسيسية تتألف من ستين عضواً يمثلون المناطق الثلاث على اساس التساوي العددي (xiv) .

يذكر الصيد في مذكراته " انه خلال اجتماعات اللجنة التحضيرية أعتاد ان يزور مندوب الامم المتحدة ادريان بلت المكلف بتنفيذ قرار الاستقلال الليبي ,و ان ادريان لم يبخل عليه بأي معلومة او نصيحة ,فأعتبر محمد عثمان الصيد هذه الفترة هي فترة تكوينه السياسي الاساسية", حدد يوم 25 شباط 1950م موعد لعقد اولى جلسات المجلس التشريعي ,وقبل عقده بأيام قليلة قدم ممثل فزان في المجلس استقالته فأبلغ مندوب الامم المتحدة ادريان بلت محمد عثمان الصيد بأنه سيمثل اقليم فزان في المجلس مع احتفاظه بعضوية في المجلس الاستشاري (xv) .

أختلف اعضاء الجمعية الوطنية التأسيسية بشأن الدستور ،فمثلاً مندوب مصر وباكستان وطرابلس اعتبروا مشروع دستور وليس دستور دائماً للبلد حتى يعرض على برلمان منتخب ، وقد ذكر محمد عثمان الصيد في مذكراته "الى ان مندوب مصر دعاه الى وجبة عشاء وعرض عليه ان يكون من جانب كتلته الى جانب باكستان وممثل طرابلس في المجلس ،في ان يضل الدستور مؤقتاً حتى يعرض في الايام القادمة على مجلس نواب منتخب يمثل الشعب ، وقد عرض عليه رشوة وسكن لائق في مصر ،يذكر الصيد انه ساير هذه النوايا لكن حين طرح التصويت صوت الى جانب

الجمعية التأسيسية واعتبار الدستور الذي ستضعه سيكون دستور دائماً" (xvi) ، اكملت الجمعية التأسيسية عملها ووضعت الدستور وتم اعلان الامير ادريس ملكاً على ليبيا عام 1952م وتم تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة محمود المنتصر (xvii) ، تم تعيين محمد عثمان الصيد وزيراً للصحة في هذه الحكومة (xviii) .

عندما تسلم محمد عثمان وزارة الصحة كانت الخدمات الصحية في ليبيا متردية بسبب اثار الحرب العالمية الثانية المدمرة على البلاد ، فكانت المؤسسات والمستشفيات مهدمة ، بينما كانت القرى والارياف معدومة ، فقام بتأسيس المجلس الصحي الاعلى عام 1953 ، مهمه هذه المجلس هو العمل بين الوزارة ونظارات الصحة في الولايات الثلاثة ، وكانت جلساته دورية ، تعقد كل ثلاثة اشهر ، قام محمد عثمان بإصدار قوانين للنهوض بالواقع الصحي ، فعلى المستوى الداخلي قام بإنشاء 1- مجلس استشاري اعلى للصحة العامة 2- قانون مزاوله مهنة الصيدلية بتاريخ 18 تشرين الثاني 1956م 3- قانون الحجر الصحي في 3 كانون الاول 1956 م 4- قانون طب الاسنان في 2 شباط 1957 م 5- قانون مزاوله مهنة الطب في 26 اذار 1957 م 6- قانون استثناء الهلال الاحمر الليبي في 5 تشرين الاول 1957م. اما على المستوى الخارجي ، فوقع اتفاقية مع منظمة هيئة الصحة العالمية ، حصلت ليبيا من خلالها على مساعدات عديدة ، منها حصول منح دراسية لبعض الشباب الليبيين في مجال الطب ، كذلك قامت مؤسسة اليونيسف بتأسيس مدرسة رئيسية في طرابلس لتخرج الممرضات لرعاية الامومة والطفولة ، وقع ايضاً الصيد على ميثاق انضمام ليبيا الى منظمة الهلال الاحمر والصليب الاحمر في ابريل 1956 . وكذلك تم عقد اتفاق مع النقطة الرابعة الامريكية (xix) لمكافحة الملاريا والتراخوما المنتشرة في البلاد (xx) . مما سبق توضح الدور الذي لعبه الصيد في استقلال ليبيا ووضع دستور للبلاد ، كذلك النهوض بالواقع الصحي الليبي خلال تسلمه وزارة الصحة الليبية .

المبحث الثاني :محمد عثمان الصيد ونشاطه السياسي حتى عام 1965.

أولاً. وزارة محمد عثمان الصيد ونشاطه السياسي حتى عام 1963.

بعد فقدان الثقة بحكومة عبد المجيد كعبار^(xxi) شعر الملك ادريس السنوسي بصعوبة الاحتفاظ بوزارة اثرت حولها الكثير من الانتقادات، وان الوقت قد حان لتشكيل حكومة جديدة لامتصاص غضب المعارضة واحتواء الازمة^(xxii)، أخبر رئيس الديوان الملكي علي الساحلي محمد عثمان الصيد ان الملك وافق على استقالة كعبار وانه يدعو بن عثمان لتناول العشاء معه، وان الملك قرر ان يكلفه بتأليف الوزارة الجديدة، وقد اخبر بن عثمان رئيس ديوان الملك بأنه لم يأتي ليحل محل كعبار بل جاء ليعينه، الا أن الساحلي ابلى محمد عثمان ان الملك قد أصر على ذلك، وانه جدير ببين عثمان ان يبدأ بالتفكير في الاشخاص الذين يرغب في التعاون معهم^(xxiii).

في 16 تشرين الاول 1960 م ترأس الوزارة محمد عثمان الصيد خلفاً عبد المجيد كعبار، وقد اعتقد المراقبين بأنه سيتراأس حكومة مؤقتة، حتى يتم اعداد قائمة بأسماء رؤساء وزارة مناسيين، وذلك بسبب مؤهلاته القليلة، الا انه تمكن بدهائه وولائه للملك من ان يبقى بالمنصب لأكثر من سنتين^(xxiv)، وحيث دعا الملك محمد عثمان الصيد الى تناول العشاء معه، وفي اثناء تناول الطعام ألح الملك عليه وحثه على وجوب تحسين الادارة الحكومية واعادة ثقة الشعب بها، وانه اختاره لأنه واثق من انه سيبدل جهده في سبيل الاهتمام بالشعب، ومن جهة اخرى اراد الملك بتكليف الصيد وهو من ولاية فزان ان يتقرب الى اهله وان يجعلهم يشعرون بإمكانية وصول احدهم الى منصب رئيس الحكومة، يضاف الى ذلك نصرة محمد عثمان للأمانة السنوسية وولائه للملك ادريس، وهو احد الزعماء الوطنيين في فزان الذين ايدوا اقامة الامارة السنوسية على الاقليم كما أيد ودعم النظام الاتحادي في الجمعية الوطنية^(xxv).

وقد ذكر محمد عثمان الصيد في مذكراته قائلاً "بعد ان ادت اليمين الدستوري، اجتمع بي الملك ادريس، وطلبت منه توجيهاته بشأن السياسة التي يجب ان تتبعها الحكومة في الداخل والخارج، فحثني على العمل من اجل بناء ليبيا والاهتمام برفاهية شعبها وأمنه والمحافظة على سيادتها واستقلالها...، وان تتعامل الحكومة مع الدول العربية وتحافظ على علاقات ودية مع الولايات المتحدة الامريكية وبريطاني والدول الغربية"^(xxvi). ألف الصيد وزارته بسرعة من وزراء أكفاء وبعضهم كانوا في الوزارات السابقة، بدأ حملة استنهاض الهمم ومناشدة الجماهير مردداً جملة

المشهوره ((جئنا لنخدمكم لا لنحكمكم)) ،كان لهذه الجملة الدعائية أثر جيد في الاوساط الشعبية ،فبدأ بالتقرب الى الجماهير ،وادخل في وزارته بعض المعارضين^(xxvii) . وقد وصف مجيد خدوري محمد بن عثمان بأنه كان عصامياً أذ برز في سياسة فزان المحلية ،وقد دخل المسرح الليبي الان وهو ينشد الجمهور الليبي بكامله ،وقد ادرك بعد ان الف وزارته ان ثمة معارضين ستعتمد الى معارضته رغبة في الوصول الى القوة والنفوذ لذا أجرى بعض التعديلات في المناصب العليا ،بأزلاً جهده لتجديد الثقة بالإدارة ، واصبحت وزارة الارشاد والانباء التي تسيطر على الصحافة الاذاعة أداة بيد محمد عثمان الغرض منها نقل اخبار الوزارة وانباء نشاطها الى الشعب، وتوزيع الكتب والنشرات على الجمهور وأصر على كتابتها بطريقة تبين اهتمام الحكومة بتوضيح القضايا العامة للشعب^(xxviii) . ولتقويه مركزه في ولاية طرابلس الغرب عين فاضل بن زكري والياً على طرابلس بدلاً من ابي بكر نعامه ،في محاولة منه لكسب هذا السياسي المشهور في طرابلس ،كما نجح باستغلال علاقاته الجيدة مع البرقاويين لحل مشكلة الحدود بين فزان وطرابلس خلال مؤتمر عقده الولاية الثلاثة في اواخر تموز عام 1961 ،مؤيداً وجهة نظر الطرابلسيين واعتبر هذا نصراً سياسياً لحكومته^(xxix) .

استمرت محاولاته في جمع تأييد ذوي النفوذ فوزع الهدايا والهبات المالية على رجال الحاشية والكثير من شيوخ القبائل المقربين من القصر الملكي ،اذ حققت له هذه الهدايا تأييداً من المستفيدين منها^(xxx) . أن طريقة الهبات المالية التي اتبعها بن عثمان ستكون احد اسباب سقوط وزارته فيما بعد ،وذلك لان الشعب اعتبر حكومته مرتشيه واصبحت حاشيته بين ليلة وضحاها من أغنياء ليبيا.

ثانياً: دور محمد عثمان الصيد في تحويل النظام الاتحاد الليبي الى نظام وحدوي.

كان من اهم انجازات حكومة محمد عثمان الصيد هو تعديل الدستور وتحويل النظام الاتحادي الى وحدوي .وقد صدر الاقتراح من الملك نفسه الذي اقتنع بأن الوقت قد جاء لإقامة وحدة شاملة طالما تشوقت اليها نفوس الكثير من ابناء الشعب ،أمر الملك بأعداد جميع الامور والوثائق المتعلقة بالتعديل في الديوان الملكي وطلب من رئيس وزرائه محمد عثمان ان يتخذ الخطوات اللازمة لإخراج المشروع الى حيز التنفيذ، لكن محمد عثمان تخوف من احتمال قيام

المعارضة في ولايتي فزان وبرقة، فأقترح السير نحو تحقيق الوحدة الكاملة بخطوتين أساسيتين، الأولى إلغاء منصب رئاسة المجلس التنفيذي في الولايات واسناد مهامه الى الوالي الذي يصبح مسؤولاً امام المجلس التشريعي للولاية. والثانية إلغاء حكومة الولايات بشكل كامل ونقل جميع صلاحياتها الى الحكومة المركزية (xxxix).

بدأ محمد عثمان بتنفيذ مشروعه في كانون الاول 1962 وقدم مذكرة بالموضوع الى مجلس الامة الاتحادي تضمنت مشروع التعديل الاول وبأشراف الحكومة الاتحادية على جميع الامور التي تتولاها الولايات وتجريدها من كافة الاختصاصات التي منحها لها الدستور بموجب المادة (38)(xxxix) وجعلها من سلطة الاتحاد الليبي، كما تضمن التعديلات إلغاء المجالس التنفيذية القائمة في كل ولاية واستبدالها بمجالس ادارية يرأسها الوالي ويكون مسؤولاً امام المجلس التشريعي بعد ان كان مسؤولاً امام الملك (xxxiii)، عدلت ايضاً بعض مواد الدستور منها المادة (182) اذ غير اسم المجلس التنفيذي الى مجلس اداري، كما الغيت المادة (181) التي كانت تنص بأشراف الوالي على تنفيذ القوانين الاتحادية فأصبحت مهمته تنفيذ ما يصدر اليه من حكومة الاتحاد بغية تنفيذ هذه القوانين، ولما اصبح القضاء اتحادياً فقد الغيت المادة (185) من الدستور التي كانت تنص على ابقاء السلطة القضائية في الولاية (xxxiv).

وفي 7 كانون الاول 1962 م وافق مجلس الامة الاتحادي بالأجماع على التعديلات، فأصدر الملك أدريس مرسوماً ملكياً بالتعديلات الدستورية الجزئية التي عدلت على بعض مواد الدستور، وأعلن موافقته عليها دون ان تعرض على المجالس التشريعية للولايات الثلاث، ويرجع ذلك الى خشيتهم من معارضة الولايات وافشال خطة الوحدة (xxxv)، وقد علق رئيس الوزراء السابق مصطفى احمد بن حليم على هذه التعديلات الجزئية اذ قال "بأن ابن عثمان لم تكن لديه الشجاعة الكافية للتعديل الجذري للدستور، ويبدو أن الملك شعر بأن تعديلاً جذرياً للدستور يتطلب رئيساً للحكومة اكثر قوة وعلماً فأجل التعديل الى المستقبل القريب" (xxxvi). ويبدو ان رأي بن حليم مقنع الى حد ما، إضافة الى ان الملك خشي من ردود افعال قوية تجاه التعديلات الدستورية فأمر بتعديلات جزئية.

ثالثاً: المشاكل بين محمد عثمان الصيد وشركات النفط

تحدث محمد عثمان الصيد رئيس وزراء ليبيا في مذكراته عن الخلافات والمشاكل التي حدثت بين حكومته وشركات النفط، ويرجع سببها الى الاعفاءات الكمركية التي حصلت عليها الشركات النفطية العاملة في ليبيا، على المعدات والسلع التي تستوردها ، وقد حصلت هذه الشركات على هذه الاعفاءات في عهد حكومة مصطفى احمد بن حليم ، وذلك من اجل تشجيع الشركات واغرائها للتنقيب عن النفط في ليبيا ، الا أن الوضع قد تغير في عهد حكومة الصيد اذ بدأت الشركات فعلياً في انتاج وتسويق النفط ، لذا وجد الصيد ان من مصلحة ليبيا اعادة النظر في هذه الاعفاءات ، لذا طلب من خليفة موسى رئيس الكمارك في 25 كانون الثاني 1961 أعداد لائحة بالمواد والسلع التي تستوردها شركات النفط ولا تدفع عليها رسوم كمركية (xxxvii) .

طلب الصيد من خليفة موسى اعداد قرار كمركي ، يلزم سلطات الكمارك بتحصيل الرسوم الكمركية على المواد والسلع والبضائع ، غير ان خليفة موسى رد بأن مثل هذا القرار سيكون أمراً صعباً ، الا أن الصيد أصر على تنفيذ طلبه دون تأخير ، مما دفع سلطات الكمارك الليبية الى البدء بالزام شركات النفط بدفع الرسوم الكمركية على بضائعها المكدسة بالأطنان ، في المخازن الليبية ابتداءً من الاول من شباط 1961 م ، هذا الامر أدى الى تذمر الشركات والمطالبة بوقف هذا القرار ، وهددت اذ لم يتم تنفيذ مطالبها فستقوم بوقف أعمالها والانسحاب من ليبيا (xxxviii) اعترضت الشركات النفطية على هذا القرار وامتنعت عن سحب بضائعها ، وقدمت الى مدير الكمارك مذكرة مشتركة موقعه من جميع مدراء شركات النفط العاملة في ليبيا ، اعترضت فيها على هذا القرار (xxxix) ، في تلك الاثناء سافر الصيد الى تونس لتلقي العلاج ، فأستغل مصطفى احمد بن حليم والبوصيري الشلحي ناظر الخاصة الملكية ذلك ، حيث ابلى بن حليم الملك بأن حكومة الصيد قد اتخذت اجراءً خطيراً تمثل في فرض الرسوم الكمركية على شركات النفط ، لذا قررت هذه الشركات قرار بوقف عملها والانسحاب من ليبيا ، وهذا يعني تدمير الاقتصاد الليبي ، سمع الصيد بذلك فرجع مسرعاً والتقى مع الملك ادريس في 17 شباط 1961 ، حيث اخبر الملك ان هذه الشركات قد انفقت اموالاً طائلة على عمليات التنقيب

وان تهديدها بالانسحاب هي مجرد مناورة، الغرض منها الضغط على الحكومة للتراجع عن هذا القرار، طلب الملك ادريس رئيس وزرائه باتخاذ ما يراه مناسباً. وعلى أثر هذه المقابلة أمر الصيد باستدعاء كلاً من وزير المالية ومدير الكمارك، حيث طلب من الأخير استدعاء جميع مدراء شركات النفط في ليبيا، ويطلب منهم نسخة من الاتحاد الليبي لشركات البترول، فأستغرب مدير الكمارك هذا الطلب نافياً وجود اتحاد في ليبيا من هذا النوع، فأبلغه الصيد انه عليه ان سيتدعى مديرو الشركات النفطية بتقديم نسخة رخصة من تأسيس الاتحاد، فإذا نفوا ذلك عليه ان يعيد اليهم عريضة الاحتجاج، على اساس انه لا يحق لهم تقديم عريضة موحدة في ظل عدم وجود مثل هذا الاتحاد، اذن العريضة التي تقدموا بها تعتبر غير قانونية، يعني انها غير مقبولة ومرفوضة، ويجب على كل شركة اذا تريد ان تعترض ان تقدم عريضة احتجاج بمفردها (xli)، وبعد فترة استدعى الصيد السفير الايطالي في ليبيا، واستوضح منه سبب اشتراك شركتين ايطاليتين تعملان في مجال النفط في التوقيع على العريضة المشتركة التي تقدمت بها الشركات، مبيناً ان هاتين الشركتين قد حصلتا على امتيازات عدة في عهد حكومة عبد المجيد كعبار، رغم العداء الذي يحمله الليبيون اتجاه ايطاليا، فأكرر السفير علمه بذلك، وطلب من الشركتين بتقديم ودفع الرسوم، فتعد ايطاليا اول من امتثل لهذا القرار، ثم اتبعهم الفرنسيون والامريكان بتسديد الرسوم (xlii).

في 3 تموز عام 1961م ادخل محمد عثمان الصيد بعض التعديلات على قانون النفط، بعد ان كانت فيه بعض الهفوات والفجوات الي أضرت ليبيا واستفادت منها الشركات النفطية، تضمن هذا التعديل سبع مواد من القانون، وكان التعديل يصب في مصلحة ليبيا العامة، حيث شكل في احد مواده وهي المادة السادسة (وزارة البترول الليبية) التي لها الحق في بيع وتسويق النفط، كذلك تم تغيير طريقة تقديم الطلبات من لدن شركات النفطية، وبحسب هذه التعديلات اصبح لليبيا فرصة للحصول على افضل الفوائد والشروط عن طريق المنافسة بين الشركات، بحيث استطاعت الحكومة الليبية لنفسها على الاقل نصف الارباح الحقيقية التي تحصل عليها شركات النفط من عملها في ليبيا (xlii).

واخيراً فقد نظم محمد عثمان الصيد في "قانون البترول " العلاقة بين الحكومة الليبية وشركات النفط ، فقد جاء هذا القانون ليضمن حصول ليبيا على نصيب من ثروتها النفطية اذ نص على تقاسم الارباح مناصفة بين الحكومة الليبية والشركات النفطية (xliii). من القرارات والتعديلات السابقة يتبين دور محمد عثمان الصيد في تطور سياسية ليبيا النفطية خلال العهد الملكي اذ ضمن عائدات تصل الى خمسين بالمائة بدلاً من الثلاثين بالمائة التي كانت مقررة.

رابعاً: موقف محمد عثمان الصيد من الثورة الجزائرية.

تعد الثورة الجزائرية التي اندلعت في 1 تشرين الثاني عام 1954 ضد الاستعمار الفرنسي من أبرز الأحداث ، سواء من ناحية التضحيات التي قدمها الشعب الجزائري ، أو من حيث الأساليب القمعية التي انتهجها الفرنسيون للتخلص من الثورة والقضاء عليها (xliv) .

أما ليبيا فكانت من الدول العربية التي دعمت الثورة الجزائرية وقدمت مساعدات مهمة نتيجة الوازع الديني والقومي المسيطر على ليبيا ، بحكم انتشار الزوايا السنوسية والحدود المشتركة مع الجزائر من جهة الغرب ، فتحوّلت الأراضي الليبية إلى أحد أهم المصادر الرئيسية للسلاح الذي دخل الجزائر. ومن بين الأمور المهمة التي جعلت الشعب الليبي يندفع ويدعم الثورة الجزائرية هو حق الجوار ، فليبيا تربطها بالجزائر حدود ، كذلك الحس الوطني الموحد الذي كان يحمله الليبيون اتجاه الكفاح المسلح الذي يخوضه الجزائريين (xlv) ، منذ بداية انطلاقة الثورة كان الدعم سرياً بسبب الضغوط الخارجية لكن بتزايد التصعيد الفرنسي على الثوار الجزائريين ازداد الدعم وأصبح أوسع (xlvi) .

ان عدم اسراع حكومة ليبيا في إظهار دعمها للثورة الجزائرية بشكل علني يعود الى الظروف التي تعيشها ليبيا في ذلك الوقت، وأول هذه الاسباب هو ان حكومة فرنسا قد وجهت انذار وتهديدات وتحذيرات ضد أي دولة تبدي عطفها مع الجزائر ، فضلاً عن ان ليبيا تخشى الاصطدام المباشر مع فرنسا وهي في وقت هي لم تريد خلق مشاكل خارجية (xlvii)، استمرت فرنسا باستخدام الطرق الوحشية في الجزائر ، في تلك اللحظة ازداد الدعم الليبي للثورة الجزائرية من خلال جمع التبرعات وتهريب السلاح الى الثوار الجزائريين، كذلك القى محمد عثمان الصيد خطاباً ، "اعلن فيه ان

الحرية وحقوق الانسان تجابه امتحاناً قاسياً في البلد العربي الشقيق, وقال ايضاً ان فشلت الامم المتحدة عن اتخاذ قرار رادع فإن العرب لديهم الامكانيات والتصميم على مواصلة الجهاد المقدس لو استمر الى 60 سنة ,واكد ايضاً ان ليبيا التي وقفت دائماً الى جانب الثورة الجزائرية ,منذ اندلاعها سوف تستمر بمساندتها الى النهاية" , كما أمر الصيد وزير الخارجية بتقديم مذكرة احتجاج شديدة الى السفير الفرنسي في ليبيا ,كما عقدت الحكومة الليبية برئاسة الصيد اجتماعاً طارئاً ,يبحث من خلاله الوضع في الجزائر ,ووجهت بعدها مذكرة احتجاج واستتكار الى الحكومة الفرنسية ضد سياستها في الجزائر^(xlviii) .

في كانون الثاني من عام 1961 م , قام الكونت دوباري بزيارة الى طرابلس موفداً من طرف الجنرال ديغول (Decaulle) ^(xlix) رئيس الجمهورية الفرنسية آنذاك ,اذ استقبله محمد عثمان الصيد بصفته رئيساً للحكومة ,وقد حمل المبعوث الفرنسي رسالة خطية موجهة الى الملك ادريس السنوسي ,ابلغه فيها ان الجنرال ديغول يريد ان يبلغ الملك ادريس عبر هذه الرسالة ان فرنسا ستعمل قريباً على ايجاد حل لقضية الجزائر ,يضمن مصلحة الجزائريين ,ويلبي المفاهيم العربية ,لكنه يرجو من القادة العرب ,ومنهم الملك ادريس تفهم ظروف فرنسا الداخلية ومساعدته حتى يمكن اخراج هذا الحل الى حيز التنفيذ^(l) .

بعد خروج الزعماء الخمسة ومن ضمنهم احمد بن بله ^(li) من السجن, بدأ الزعماء الخمسة زيارتهم الى ليبيا فوصلوا بالطائرة الى بنغازي حيث كان في استقبالهم اعضاء الحكومة الليبية والملك الدبلوماسي ^(lii) ,ثم استقبلهم الملك ادريس , طلب محمد عثمان الصيد ان يلتقي بأبن بله فأمر اللواء محمد الزنتوني قائد الشرطة الاتحادية ,باستقبال بن بله ,وامر في أسكانه في منزله الخاص وان يوفر له كل سبل الراحة والحراسة الامنية الكاملة, بقي بن بله ثلاثة ايام في طرابلس ,ثم انتقل بطائرة خاصة الى بنغازي ثم الى البيضاء , حيث يقيم محمد عثمان الصيد حيث ناقشوا أوضاع الجزائر في تلك الفترة ^(liii) .

رغم صعوبة الموقف لم تتن الحكومات الليبية ومن ضمنها حكومة محمد عثمان الصيد عن القيام بدورها تجاه كفاح الشعب الجزائري ومساندة الثورة الجزائرية.

خامساً: استقالة وزارة محمد عثمان الصيد

وما ان أنجز رئيس الحكومة محمد عثمان الصيد تعديل الدستور حتى بدأت الاشاعات تدور حول قرب انتهاء حكومته لاسيما بعد ان اصبح محمد عثمان الصيد ووزرائه بسرعة اغنياء ،فأنتقد الليبيون بجميع طبقاتهم الحكومة ،على انها حكومة مرتشية فوصل الى مسامع الملك ادريس ذلك ^(liv) ، كذلك استغل ناظر الخاصة الملكية +-البوصيري الشلحي تذمر بعض المسؤولين في الولايات ،الذين تقلصت صلاحياتهم بعد تعديل الدستور ، وبدأوا بأثارة المشاكل للحكومة الاتحادية ^(lv) ،ثم طالبوا الملك بإقالة محمد عثمان وتعيين حكومة جديدة، بحجة عدم امكانية وقدرة الحكومة ،على تنفيذ تعديل الدستور ،والتخطيط لأي مشاريع اقتصادية تخدم البلاد ،كما انتقدوا مشروع بناء العاصمة الادارية في البيضاء ،حيث ارادوا من ان تكون طرابلس عاصمة للبلاد ^(lvi)،بينما استغل اخرون فشل وزارة محمد عثمان الصيد في معالجة كارثة زلزال المرج بمنطقة الجبل الاخضر في 12 شباط 1963 ،الذي دمر المدينة تدميراً كاملاً وخلف الالاف من الضحايا ، وما رافقها من تباطؤ في اعمال الاغاثة عند مجيئها ،هذا ما دفع الى اعلان الاحكام العرفية في البلاد وتكليف الجيش بالأشراف على توزيع مواد الاغاثة ^(lvii) . ويبدو ان هناك نوع من عدم الانسجام بين الوزراء ومحمد عثمان ،فضلاً عن اتهام بن حليم حكومة محمد عثمان الصيد بالفساد وسوء الادارة ،وقد اتفق معه بشير السني المنتصر الذي كان يتولى منصب وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء .

وعلى أثر ذلك اشتدت الضغوطات على الملك ادريس لتعيين حكومة جديدة تستطيع ان تنفذ تعديل الدستور ،فانتشرت الاخبار حول اسناد الوزارة الى محي الدين فكيني ^(lviii)، فلما سمع الصيد بذلك قام بمقابلة الملك ادريس للاستفسار عن هذا الامر ،فأبلغه الملك بضرورة تقديم استقالته لان المصلحة العامة تقتضي انسحاب الوزارة التي قامت بتعديل الدستور ليعقبها تشكيل وزارة جديدة تتولى مهمة التنفيذ ^(lix) . وافق محمد عثمان الصيد على ذلك فأرسل استقالته

الى الديوان الملكي في 19 اذار 1963 متعللاً بأسباب صحية ,وقد شكر الملك الصيد على ما قدمه من خدمات لبلاده في اثناء رئاسته للحكومة ,ثم قلده وساماً عبارة عن "قلادة السنوسي" تقديراً له ^(lx) وبقي محمد عثمان الصيد في ليبيا وشغل منصب نائباً في البرلمان الليبي حتى عام 1965 ،غادر ليبيا بعد الانقلاب السياسي الذي قاده معمر القذافي ^(lxi) , وأستقر في المغرب العربي. ^(lxii) .

الخاتمة

توصلت الباحثتان من خلال سير العمل في مشروع الكتابة عن الموضوع الى مجموعة من الاستنتاجات التي مثلت باكورة العمل وجانست بين المنهج والرؤيا متمثلاً بأسلوب الكتابة وخطواتها الاجرائية المتمثلة بفكرة الموضوع ، والاستنتاجات كما يأتي :

ساهمت عوامل نشأت محمد عثمان الصيد وتعلمه الديني واحتكاكه بأعيان البلاد في دار والده في تكوين شخصيته من حيث العلم والسياسة والخبرة الواسعة ، مما مكنه من تولي مسؤولية الادارة والقيادة والدخول مبكراً في معترك السياسي ،اذ اشترك مع اعيان فزان ووجهاءها في اجتماعاتهم لرفض الوجود الفرنسي .

لعب دوراً كبيراً في مواجهة التغلغل الفرنسي في فزان اذ كان يجتمع مع قادة الجمعيات الليبية لمعرفة ما كان يخطط لليبيا، يعتبر محمد عثمان الصيد من المسؤولين في تشكيل جمعية الوطنية الفزانة لمواجهة ورفض الوجود الفرنسي ،كذلك كان له دور في تنبيه الناس على رفض الوجود الفرنسي واعلان رفضهم امام اللجنة الرباعية الدولية .

يتبين مما سبق بأن محمد عثمان الصيد كان من الداعمين والمؤيدين للملكية الليبية بزعامة الملك ادريس السنوسي ،اذ انظم الى اللجنة التحضيرية ولجنة الواحد والعشرين لوضع الدستور الليبي .

تولى رئاسة الوزراء في فترة دقيقة من تاريخ ليبيا الملكي لاسيما بعد غضب الشعب الليبي وفقدان الثقة وازدياد المعارضة بحكومة كعبار ، لذلك عمل على كسب المعارضة والمؤيدين بالمناصب والاموال والهدايا.

بداية تحول النظام الاتحاد الليبي الى وحدوي تمت على يد محمد عثمان الصيد اذ نفذ قرار الملك بتعديل بعض مواد الدستور .

دعم محمد عثمان الصيد الثورة الجزائرية وكان هذا الدعم معنوياً كسابقته من الحكومات كانت مجرد خطابات ومذكرات احتجاج وذلك بسبب ان ليبيا كانت تخشى الجانب الفرنسي ولا تريد ان تدخل في مشاكل خارجية وهي مازالت في طور التكوين .

قدم محمد عثمان استقالته الى الملك ادريس بعد ان اعلن الاخيرة برغبته بذلك ، بعد ان بدأت الاشاعات تظهر حول وزارته ، وكان تغيير الوزراء هي ابرز سمة اتسمت بها الملكية في ليبيا ، اذ تم تغير 10 وزارات تقريباً ، وهذا يدل على عدم الاستقرار السياسي في تلك الفترة.

الهوام

(i) محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا، الرباط، (د.ن)، 1996، ص 17 .

(ii) المصدر نفسه، ص 37

(iii) ادريس محمد حين ابو بكر، دور ادريس السنوسي في الحركة الوطنية في ليبيا وتأسيسه المملكة الليبية (1911-1969)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين الشمس ، 2016، ص 172

محمد عثمان الصيد ، المصدر السابق، ص 36. (iv)

أبراهيم ابو عزوم، الجمعية الوطنية بفران 1946-1950، دار التراث للنشر والتوزيع، طرابلس، 2014، ص 15-16. (v)

(vi) عمر باشا الكيخيا: هو ابن منصور باشا الكيخيا الاكثر نفوذاً في بنغازي وبرقة ،تولى مناصب عدة منها مستشار لإدريس السنوسي ومستشاراً للحكومة الايطالية ،انتخب عضواً في مجلس النواب في برقة ،اعتقله الايطاليون بتهمة التواطؤ في خروج ادريس السنوسي من برقة الى مصر ،للمزيد ينظر الى سالم الكبتي ،ادريس السنوسي ،المجهول من تاريخ ليبيا ادريس السنوسي الامير والملك وثائق عن دوره السياسي والوطني ،ج 1، دار الساقية للنشر ،بنغازي ،2013، ص 189.

(vii) محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص 36.

اللجنة الرباعية :هي لجنة تشكلت من قبل وكلاء وزراء خارجية الدول الكبرى بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد (viii) السوفيتي في لندن عام 1947 ، واصدرت اليها تعليمات بأن يقتصر دورها على ذكر الحقائق يعني ان تذهب اللجنة الى المستعمرات وهي وحدة ليبيا واستقلال تام وعضوية جامعة الدول العربية. ينظر: محمود الشنيطي ،قضية ليبيا ،مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1951، ص 204.

وهو دبلوماسي هولندي من افراد الجهاز الدائم بالمنظمة الدولية، وقبلها اشتغل في عصابة الامم يتقن اللغات الهولندية والانكليزية (ix) والفرنسية، عينته الجمعية العامة كمفوض للأمم المتحدة في ليبيا، كان يمتلك كل الخصائص التي تؤهله للقيام بمهمته في ليبيا اذ كان يعي جيداً ضرورة ارضاء الرأي العام العربي والتوفيق بين وجهات النظر الليبية. للمزيد ينظر الى : ئي. آف. دي كاندول، الملك إدريس عاهل ليبيا حياته وعصره، تعريب ونشر محمد بن عبده بن غلبون، منشستر: د. ت. ، 1989، ص107.

مجيد خدوري، ليبيا الحديثة دراسة في تطورها السياسي، ترجمة: نقولا زيادة، دار الثقافة، غير مقيدة بأي فكرة، بمعنى التعرف على (x) رغبات السكان الحقيقية، وصلت الى ليبيا في 6 مارس 1948، قدم لها بيان سياسي موحد يتضمن بيروت، 1966، ص128.

هند عادل النعيمي، ادريس السنوسي ودوره السياسي في استقلال ليبيا 1890-1952، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2009، ص309؛

Sege, Claudio G., Fourth The Italian Colonization Of Libya The University Of Chicago 1974, p173.

محمد ابو سعاد: ولد في منطقة سوق الجمعة التي تقع شرق طرابلس عام 1921، اصبحت مفتي للديار الليبية عام 1935، ثم عين شيخاً (xii) للمدرسة الاسلامية العليا في 1937، شغل مناصب عدة منها مستشار لدى الادارة البريطانية، كان له دور كبير في قضية استقلال ليبيا. ينظر: صادق فاضل، محمود المنتصر ودوره السياسي في ليبيا 1903-1970، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2010، ص52.

(xiii) John Wright, " Libya's short cut to Independence" the journal of Libyan studies, Vol. 2, No. 2, Winter 2001, p5.

محمد يوسف المقرئ، ليبيا بين الماضي والحاضر صفحات من التاريخ السياسي، ج1، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت، (xiv) 2004، ص254-256.

محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص63. (xv)

المصدر نفسه، ص69. (xvi)

محمود المنتصر: ولد في مدينة العجيلات التابعة الى اقليم طرابلس، اكمل دراسته الابتدائية في الاقليم نفسه، ثم سافر الى ايطاليا (xvii) واكمال دراسته ثم دخل الكلية العسكرية، ترأس اول حكومة ليبية مؤقتة، وبعد اعلان استقلال ليبيا شكل الحكومة الاتحادية الاولى، وفي عام 1964 عين بتشكيل حكومة ثانية، وبعد انقلاب القذافي على الحكم الملكي عام 1969 اعتقل المنتصر وبقي في السجن حتى وفاته عام 1970. للمزيد ينظر: صادق فاضل، المصدر السابق.

سامي حكيم، استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والامم المتحدة، دار الكتاب الجديد، 1965، ص206. (xviii)

(xix) النقطة الرابعة الامريكية. هو برنامج وضعته امريكا لمساعدة الدول الفقيرة بعد الحرب العالمية الثانية، وضعه الرئيس الامريكي ترومان عام 1949م، كانت ليبيا من ضمن الدول المشمولة بهذا البرنامج، قدم هذا البرنامج لليبيا دعم فني، وخبرات تقنية في مجالات عدة منها الزراعة والصحة والتعليم وغيرها من المجالات. للمزيد ينظر: احمد بهاء الدين، الاستعمار الامريكي الجديد أو برنامج النقطة الرابعة، مطبعة الفكرة، القاهرة، (د.ت).

محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص125-127. (xx)

عبد المجيد كعبار: ولد عبد المجيد في احد مدن اقليم طرابلس، عام 1909، كان لعائلته تاريخ طويل في مواجهة المحتل الايطالي (xxi)، شارك في تأسيس الجبهة الوطنية الطرابلسية عام 1946، شغل مناصب عدة منها وزير في حكومة مصطفى بن حليم، ثم رئيساً للوزراء عام 1957-1960، اعتقل بعد انقلاب القذافي لكن اطلق سراحه فيما بعد، توفي عام 1986. ينظر: صادق فاضل، المصدر السابق، ص115.

- مي فاضل مجيد الربيعي، التطورات السياسية في ليبيا 1951-1963، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد (xxii) ،جامعة بغداد، 2000، ص105.
- مجد خدوري، المصدر السابق، ص348. (xxiii)
- بتاريخ 19 شباط 1964. A-271 برقية من السفارة الأمريكية بطرابلس الى وزارة الخارجية الأمريكية، المرقمة (xxiv)
- مجد خدوري، المصدر السابق، ص348. (xxv)
- محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص136-137. (xxvi)
- مصطفى احمد بن حليم، ليبيا انبعث أمة-سقوط دولة، منشورات الجمل، المانيا، 2003، ص279. (xxvii)
- مجد خدوري، المصدر السابق، ص349. (xxviii)
- مي فاضل، المصدر السابق، ص108؛ مجد خدوري المصدر السابق، ص350. (xxix)
- مصطفى احمد بن حليم، انبعث أمة، ص280. (xxx)
- مجد خدوري، المصدر السابق، ص352. (xxxi)
- تنص المادة (38) من الدستور الليبي يتولى الاتحاد الليبي، لضمان تنسيق وتوحيد السياسة بين الولايات، السلطة التشريعية (xxxii) المتعلقة بالمسائل التالية وتتولى الولايات سلطة تنفيذها تحت اشراف الاتحاد الليبي. (نظام الشركات، البنوك، تنظيم الاستيراد والتصدير، الاحتكارات والامتيازات، وغيرها من المسائل. للمزيد عن مواد الدستور. ينظر: الجمعية الوطنية الليبية، دستور المملكة الليبية، مطبعة الحكومة -برقة، 1951؛ أسماعيل مرزة، القانون الدستوري دراسة مقارنة للدستور الليبي ودساتير الدول العربية الاخرى، دار صادر، بيروت، 1969.
- سامي حكيم، حقيقة ليبيا، ط2، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1970، ص84-85. (xxxiii)
- مي فاضل، المصدر السابق، ص110. (xxxiv)
- سامي حكيم، حقيقة ليبيا، ص86-87. (xxxv)
- مصطفى احمد بن حليم، ليبيا انبعث أمة، ص280. (xxxvi)
- محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص146. (xxxvii)
- محمد كمال احمد، شركات النفط الاجنبية في ليبيا والغاء النظام الاتحادي 1956-1963، مجلة وقائع تاريخية، العدد 38، يناير (xxxviii) 2023، ص413؛ هند عادل النعيمي، سياسة ليبيا النفطية (1955-1974)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2014، ص58-59.
- محمد كمال احمد، المصدر السابق، ص413. (xxxix)
- محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص147. (xl)
- علي معمر عبد المؤمن، إيرادات النفط والتنمية الاجتماعية في ليبيا 1960-1992، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية، 1996، ص65. (xli)
- هند عادل، سياسة ليبيا النفطية، ص66. (xlii)
- غانم شكري، النفط والاقتصاد الليبي 1953-1970، بيروت، معهد الانماء العربي، 1985، ص424. (xliii)
- رياض بودلاعة، القيم الديمقراطية في الثورة الجزائرية 1954-1962، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الانسانية، جامعة (xliv) منشوري قسنطينة الجزائرية، 2006، ص6.

محمد ودوع ،موقف ليبيا من الثورة الجزائرية 1954-1962،رسالة ماجستير، غير منشورة ،كلية العلوم الانسانية ،جامعة (xliv) الجزائر، 2001،ص48 .

فاتح رجب قداره ،الثورة الجزائرية من خلال الساسة الليبيين (مصطفى بن حليم ومحمد عثمان الصيد نموذجاً)،مجلة الزاوية، (xlvi) الجزائر، العدد السابع عشر ،2015،ص54.

حبيب وداعة الحسنوي ،دور الشعب الليبي بمنطقة طرابلس في مساندة الثورة الجزائرية (1954-1962)،مجلة ابحاث التاريخ (xlvii) والتراث ،الجزائر، العدد الاول، كانون الاول، 1996،،ص4.

محمد ودوع، المصدر السابق، ص134. (xlviii)

ديغول: ولد في 22 تشرين الثاني عام 1890 بمدينة ليل الفرنسية ،يعتبره غالبية الفرنسيين الشخصية الأولى لفرنسا في القرن (lix) العشرين، شارك في الحربين العالميتين الأولى والثانية ،وفي عام 1940 أصبح رئيساً لحكومة فرنسا الحرة في لندن ، أول رئيس للجمهورية الفرنسية الخامسة، عرف بمناوراته الاستعمارية تجاه الجزائر، في 28 نيسان 1969 تنحى عن رئاسة الجمهورية، توفي في 9 تشرين الثاني من الظهور إلى المواجهة مع الحركة الوطنية، أطروحة 1945-1940 عام 1970 .للمزيد ينظر: لهر بديده، الحركة الديغولية في الجزائر دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر ،2010،ص275.

علي محمد الصلابي، صفحات من التاريخ الاسلامي في الشمال الافريقي الحركة السنوسية في ليبيا ،ج3،اهتمام الملك ادريس (l) السنوسي ملك ليبيا بالثورة الجزائرية، دار المعرفة، بيروت، 2005،ص366.

احمد بن بله: زعيم جزائري وأول رئيس للجمهورية الجزائرية بعد الاستقلال ولد في مرنية بالقرب من وهران في 25 كانون الأول (li) عام 1916، درس في تلمسان والتحق في خدمة الجيش الفرنسي وشارك في معارك الجبهات الفرنسية خلال الحرب العالمية الثانية، وانتخب عضواً في مجلس بلدية مرنية عام 1946، انتمى إلى منظمة حزب الشعب السرية ،عين قائداً لولاية وهران عام 1948 وقاد حركة المقاومة ضد الفرنسيين ،قبض عليه الفرنسيون عام 1952 وحكموا عليه بالسجن لمدة سبع سنوات إلا انه تمكن من الفرار إلى مصر ،اشترك بإعلان الثورة المسلحة مع الزعماء الجزائريين لتحرير البلاد من الفرنسيين عام 1954، خطفه الفرنسيون عام 1956 وأفرج عنه مع رفاقه كل من (محمد خضير وحسن عبد وحسين مضياف ومصطفى الاشرف) بعد توقيع معاهدة أيفيان عام 1962 وتولى رئاسة الجمهورية بعد الاستقلال عام 1963، وأطيح به بانقلاب عسكري في عام 1965. للمزيد عن احمد بن بله ينظر: مائدة خضير علي، احمد بن بله ودوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي حتى 1965، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2006.

خالد مصباح عبد الله الحسنوي، العلاقات الليبية الجزائرية (1976-1981)، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة (lii) الزقازيق، 2014،ص94-95.

محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص179. (liii)

1964، بتاريخ 19 شباط - 271 A برقية من السفارة الأمريكية بطرابلس الى وزارة الخارجية الأمريكية، المرقمة (liv)

محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص260. (lv)

نهاية محمد صالح ،التطورات السياسية الداخلية في ليبيا 1963-1977، اطروحة دكتوراه ،غير منشورة ،كلية الآداب ،جامعة (lvi) الموصل، 2010،ص40.

مصطفى احمد بن حليم، صفحات مطوية، ص280. (lvii)

(lviii) Davide. Long And Bernard Reich, The Middle East Government And Politics Of The North Africa ,Colorado, 1980, p27.

مجيد خدوري، المصدر السابق، ص353. (lix)

محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص 263؛ نهاية صالح، المصدر السابق، ص 41. (lx)

هو معمر محمد عبد السلام بن حميد حمد بن محمد ابو منيار القذافي من قبيلة القذافي ولد عام 1942 في قرية اسمها جهنم في وادي (lxi) سرت لأسرة تعمل في الزراعة وتربية الماشية، أكمل تعليمه الابتدائي في بلدته، وفي عام 1956 انتقل إلى مدينة سبها في الجنوب، وهناك تأثر بأفكار الرئيس المصري جمال عبد الناصر وصب اهتمامه في المجالات السياسية وبسبب نشاطه السياسي طرد من المدرسة عام 1961 فاضطرت أسرته إلى مغادرة سبها، التحق بعدها لدراسة التاريخ في الجامعة الليبية في بنغازي، لكن سرعان ما ترك الجامعة عام 1963 لينظم إلى الأكاديمية العسكرية في بنغازي وتخرج منها عام 1965 وعين ضابطاً في وحدة الاتصالات في الجيش الليبي، قاد مجموعة الضباط الوديعيون الأحرار ضد الحكم السنوسي في الأول من أيلول 1969. ينظر: مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، الشركة العالمية للموسوعات، بغداد ج 18، 2004، ص 84

وليد خالد يوسف، نشأة وتطور الجيش الليبي في العهد الملكي 1951-1969، مجلة سر من رأى، تكريت، المجلد 9، العدد 32، السنة (lxiii) 2013، ص 377.

قائمة المصادر

أولاً: الوثائق المنشورة:

- 1- برقية من السفارة الأمريكية بطرابلس إلى وزارة الخارجية الأمريكية، المرقمة 271 -A، بتاريخ 19 شباط 1964. منشورة على الموقع التالي: www.libyaalmostakbal.com

ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعية:-

- 2- ادريس محمد حنين ابو بكر، دور ادريس السنوسي في الحركة الوطنية في ليبيا وتأسيسه المملكة الليبية (1911-1969)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين الشمس، 2016.
- 3- خالد مصباح عبد الله الحسناوي، العلاقات الليبية الجزائرية (1976-1981)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، 2014.
- 4- رياض بودلاعة، القيم الديمقراطية في الثورة الجزائرية 1954-1962، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية، جامعة منشوري قسنطينة الجزائرية، 2006.
- 5- صادق فاضل، محمود المنتصر ودوره السياسي في ليبيا 1903-1970، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2010.
- 6- علي معمر عبد المؤمن، ايرادات النفط والتنمية الاجتماعية في ليبيا 1960-1992، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية، 1996.
- 7- لزه بديده، الحركة الديغولية في الجزائر 1940-1945 من الظهور إلى المواجهة مع الحركة الوطنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2010.
- 8- مائدة خضير علي، احمد بن بله ودوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي حتى 1965، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2006.

- 9- محمد ودوع ،موقف ليبيا من الثورة الجزائرية 1954-1962،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الانسانية ،جامعة الجزائر،2001.
 - 10- مي فاضل مجيد الربيعي، التطورات السياسية في ليبيا 1951-1963،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية ابن رشد ،جامعة بغداد،2000.
 - 11- نهاية محمد صالح ،التطورات السياسية الداخلية في ليبيا 1963-1977،اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية الآداب ،جامعة الموصل،2010.
 - 12- هند عادل النعيمي، ادريس السنوسي ودوره السياسي في استقلال ليبيا 1890-1952رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية ابن رشد ،جامعة بغداد ،2009.
 - 13- هند عادل النعيمي، سياسة ليبيا النفطية (1955-1974)،اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية التربية ابن رشد ،جامعة بغداد ،2014.
- ثالثاً: الكتب العربية:-**
- 14- أبراهيم ابو عزوم، الجمعية الوطنية بفران 1946-1950، دار التراث للنشر والتوزيع ،طرابلس،2014.
 - 15- احمد بهاء الدين، الاستعمار الامريكي الجديد أو برنامج النقطة الرابعة، مطبعة الفكرة، القاهرة ،(د.ت).
 - 16- أسماعيل مرزة ،القانون الدستوري دراسة مقارنة للدستور الليبي ودساتير الدول العربية الاخرى، دار صادر،بيروت،1969.
 - 17- الجمعية الوطنية الليبية ،دستور المملكة الليبية ،مطبعة الحكومة -برقة،1951.
 - 18- سالم الكتبي ،ادريس السنوسي ،المجهول من تاريخ ليبيا ادريس السنوسي الامير والملك وثائق عن دوره السياسي والوطني ، ،دار الساقية ،بنغازي، ج 1، 2013.
 - 19- سامي حكيم، استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والامم المتحدة ،دار الكتاب الجديد، (د.م)، 1965.
 - 20- سامي حكيم، حقيقة ليبيا،ط2،مكتبة الانجلو المصرية،القاهرة،1970.
 - 21- علي محمد الصلابي، صفحات من التاريخ الاسلامي في الشمال الافريقي الحركة السنوسية في ليبيا ، اهتمام الملك ادريس السنوسي ملك ليبيا بالثورة الجزائرية، ج3، دار المعرفة،بيروت،2005
 - 22- غانم شكري، النفط والاقتصاد الليبي 1953-1970،معهد الانماء العربي، بيروت، 1985.
 - 23- مجيد خدوري، ليبيا الحديثة دراسة في تطورها السياسي، ترجمة نقولا زيادة، مراجعة ناصر الدين الأسد، دار الثقافة،بيروت،1966.
 - 24- محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا،(د. ط) الرباط ، 1996.
 - 25- محمد يوسف المقرئ، ليبيا بين الماضي والحاضر صفحات من التاريخ السياسي، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت،ج1، 2004.
 - 26- محمود الشنيطي، قضية ليبيا ،مكتبة النهضة المصرية،القاهرة،1951.
 - 27- مصطفى احمد بن حليم، ليبيا انبعاث أمة-سقوط دولة ،منشورات الجمل،المانيا،2003.
 - 28- ئي. أف. دي كاندول، الملك إدريس عاهل ليبيا حياته وعصره، تعريب ونشر محمد بن عبده بن غلبون، منشستر: د . ت ، 1989.

رابعاً: الكتب الاجنبية:-

- 29- Davide. Long And Bernard Reich, The Middle East Government And Politics Of The North Africa ,Colorado,1980

- 30- John Wright, " Libya's short cut to Independence" the journal of Libyan studies, Vol. 2, No. 2, Winter2001
- 31- Seger, Claudio G., Fourth The Italian Colonization Of Libya The University Of Chicago 1974.

خامساً: البحوث المنشورة:-

- 32- حبيب وداعة الحسناوي ،دور الشعب الليبي بمنطقة طرابلس في مساندة الثورة الجزائرية (1954-1962)،مجلة ابحاث التاريخ والتراث ،الجزائر، العدد الاول، كانون الاول،1996.
- 33- فاتح رجب قداره ،الثورة الجزائرية من خلال الساسة الليبيين (مصطفى بن حليم ومحمد عثمان الصيد نموذجاً)،مجلة الزاوية، الجزائر، العدد السابع عشر، 2015.
- 34- وليد خالد يوسف , نشأة وتطور الجيش الليبي في العهد الملكي 1951-1969،مجلة سر من رأى ,تكريت،المجلد9،العدد32،السنة 9 ،كانون الثاني2013.
- 35- حمد كمال احمد ،شركات النفط الاجنبية في ليبيا والغاء النظام الاتحادي 1956-1963، مجلة وقائع تاريخية ،العدد38شباط 2023.

سادساً: الموسوعات:-

- 36- مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية ،الشركة العالمية للموسوعات، بغداد، ج18، 2004